الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة

أ.د. حمدي عبدالرحمن

عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة زايد – دولة الإمارات

على مدى ثلاثة عقود أو يزيد، من البحث والتدريس في قضايا السياسة والحكم في إفريقيا، كنتُ أطرح دائماً قضايا النموذج المعرفي المسيطر الذي يعبّر عن انحيازاته الفكرية الغربية غير الخافية، وكانت أزمة هذا «النموذج الغربي» تمثّل حجر عثرةٍ أمام قدرتنا على الفهم والتحليل، وهو ما يقتضي البحث عن نموذجٍ معرفي مغاير؛ يعبّر عن المواريث الثقافية والحضارية الإفريقية[1].

وعادةً ما يثير هذا النهج من التفكير التساؤلات الآتية: ماذا لو لم تحدث تجارة

(١) لمزيد من التفصيلات حول أزمة هذا النموذج المعرفي؛ انظر: حمدي عبدالرحمن، الاتجاهات الحديثة في دراسات النظم السياسية: إفريقيا نموذجاً، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨م.

الرقيـــق عبر الأطلنطي وتقـــوم باختطاف نحو ١٨ مليون إفريقـــي واجتثاثهم من جذورهم؛ من أجل بيعهم عبيداً في العالم الجديد؟ ماذا لو لم يتم غزو البلدان الإفريقية من قِبَل المســـتعمِر الأوروبي؟

فالرؤيـــة التاريخيـــة المضـــادة؛ يمكن لها أن تُظهـــر ما قد يكون عليه التطور السياســـي والاجتماعي الإفريقي بعيداً عن الاستعمار.

ربما حاولت غانا النكرومية- عبثاً- التخلص من إســـار هذا الارتبـــاط الكولونيالـــي، ولكن ضغـــوط النيوكلونيالية في الداخل والخارج أبت الخـــروج عن هذا النهج المـــوروث، ففي أواخر خمســـينيات القرن الماضي؛ أولت حكومة غانا الجديدة إنشـــاء لجنة الطاقـــة الذرية الخاصّة بها عنايةً فائقة، وفي عام ١٩٦١م حاولت- دون جدوى- اســـتيراد مفاعل نووي سوفييتي لتوليد الكهرباء وتمكين التجارب العلمية، كما أنشـــأت غانا شركة طيران وطنية، هي الخطوط الجوية الغانية، مزودةً بطيارين وطواقم أفارقة.

مـــا الذي يقف اليوم عائقاً أمام تحقيق حلم النهضة الإفريقية؟ أظنّ أنّ الإجابة جسّدها أحد شـــيوخ الســـوازي عندما قال: «لدينا مشكلتَان؛ هما: الفئـــران والحكومة»، فالنخـــب الحاكمة فاسدة، وتحاول التمسك بأهداب السلطة مهما كان الثمـــن! ولعل الاقتصادي الغاني جورج آيتي يعبّر عن جوهر المأساة الإفريقية بسبب النخب الحاكمة التـــي يُطلق عليها اســـم «نخبة فرس النهر»: «جيل فـــرس النهر هي النخبة الحاكمة، إنهم عالقون في نظرياتهم الفكرية، يشكون من الاســـتعمار والإمبريالية، لن يتحركوا قيد أنملة، إذا طلبت منهم إصلاح الاقتصاد فلن يُصلحوه؛ لأنهم يستفيدون من الوضع الراهن الفاسد»[١].

(١) George Ayittey, Africa›s cheetahs versus hippos ,TEDGlobal 2007. Available at: https://www.ted.com/talks/george_ayittey_on_cheetahs_vs_hippos retrieved June 3, 2018.

ليس من الواضح أنّ رحيل القادة القدامى أدّى إلى بثّ «دماء جديدة» في جسد القيادة الإفريقية

وتســـعى هذه الدراســـة الموجزة إلى بلورة بعـــض قضايـــا التحـــوّل السياســـي والانتقال الديمقراطي التي شـــهدتها بلدان القارة خلال العامَيـــن المنصرمَين، فقد رحـــل قادةٌ ارتبطوا بوجدان شعوبهم منذ ســـنوات التحرر الوطني، مثل موجابي ودوس سانتوس، وخلفهم قادةٌ جدد استبشر الناس بهم خيراً، كما أُجريت انتخاباتٌ تنافســـية أفضت إلى تغيير القيادة السياســـية بشكلٍ سلمي، كما حدث في ليبيريا وسيراليون، ومـــع ذلك فقـــد ظلـــت بعض ملامـــح العجز الديمقراطي مســـيطرةً على المشهد السياسي الإفريقي؛ من خلال محاولات تمديد مدة البقاء في السلطة؛ احتيالاً تارة، أو عنوةً تارةً أخرى[٢]، ولعـــل ذلك كله يعبّـــر عن مســـاراتٍ متناقضة لعمليات الانتقال الديمقراطي في إفريقيا.

أولاً: تغيير القيادة دون انتخابات:

ربما يعني المبدأ السائد- في معظم أنحاء إفريقيـــا- أنّ وجود رئيـــسٍ جديد يؤدي اليمين

(٢) Chris Fomunyoh, Africa›s Democratic Deficit, Georgetown Journal of International Affairs, Vol. 6-19, No. 2 (Summer/Fall 2005), pp. 13.

الدستورية لا غنى له إلا أن يأتي في أعقاب انتهاء العملية الانتخابية، ومع ذلك تسمح بعض الدول لنواب الرئيس بإكمال فترة الرئاسة في حالة وفاة الرئيس أو استقالته، وقد تكون هناك حاجةٌ في أماكن أخرى لإجراء انتخاباتٍ فرعية لاختيار الرئيس القادم.

وقد شهدت إفريقيا منذ عام ٢٠١٧م بعض التغييرات الجذرية في بنية القيادة الحاكمة لدى عددٍ من الدول، حيث استقال بعض الرؤساء الذين مكثوا في السلطة فترةً زمنيةً طويلة، فقد استقال الرئيس «خوسيه إدواردو دوس سانتوس» في أغسطس ٢٠١٧م، بعد ٣٨ عاماً من توليه الرئاسة في أنجولا. وفي نوفمبر ٢٠١٧م اضطر «روبرت موغابي»- البالغ من العمر ٩٣ عاماً- إلى الاستقالة بعد ٣٧ عاماً من تولّيه منصبه في زيمبابوي. وفي ١٤ فبراير ٢٠١٨م استقال «جاكوب زوما» من رئاسة جنوب إفريقيا بعد ضغوطٍ من داخل حزبه (المؤتمر الوطني الإفريقي). وفي فبراير ٢٠١٨م أيضاً قدّم رئيس الوزراء الإثيوبي «هيلا مريام ديسالين» استقالته وسط أزمةٍ سياسية عنيفة. وفي أبريل ٢٠١٨م استقال «سيرتس ايان خاما» رئيس بوتسوانا، وإن كان في إطار سياقاتٍ وتقاليد مختلفة عن الحالات السابقة.

على أيّ حال؛ فإنّ وصول قائدٍ «جديد» إلى السلطة يجلب دائماً التفاؤل بحدوث التغيير، ويشكّل فرصةً لبداياتٍ جديدة، ومع ذلك؛ ليس من الواضح أنّ رحيل القادة القدامى أدّى إلى بثّ «دماء جديدة» في جسد القيادة الإفريقية، ففي الواقع- مع إنعام النظر- نجد أنّ القادة الجدد في كلٍّ من أنجولا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا قد لا يختلفون كثيراً عن أسلافهم، فهُم نتاج المؤسسة الحاكمة، ويعبّرون عن نفس قيم النظام الحاكم ومبادئه، فخليفة دوس سانتوس في أنجولا- مثلاً-، وهو جواو لورينكو، جاء من بين صفوف حزب دوس سانتوس، بل إنه شغل منصب الأمين العام للحزب خلال الفترة من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٣م، كما تقلد منصب نائب رئيس الحزب منذ عام ٢٠١٦م، بالإضافة إلى ذلك كان «لورينكو» جزءاً من حكومة دوس سانتوس بوصفه وزير الدفاع[١].

لقد حرص دوس سانتوس قبل رحيله على تحصين نفسه من خلال منح نفسه لقب: «رئيس الجمهورية الفخري»، وهو ما يمنحه وأفراد العائلة المقربين حصانةً من المقاضاة، كما أنه أصدر مرسوماً يتمّ بمقتضاه تجميد التعيينات للقادة العسكريّين والأمنيّين والمخابرات حتى عام ٢٠٢٥م، مما يضمن أنّ دائرة المقربين من الحلفاء الأمنيّين يسيطرون على مفاصل الدولة الرئيسية، علاوةً على ذلك؛ كله قام دوس سانتوس بترقية ١٦٥ من كبار قادة الشرطة.

ولقد أساءت «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا»، وهي الحزب الحاكم، إدارة عائدات النفط الكبيرة في البلاد، واستخدمت سيطرتها على الثروة النفطية لتحصين نفسها ضدّ إجراءات الرقابة العامّة وقيودها، وطبقاً للمنظمات الحقوقية؛ فإنّ حجم الفساد وسوء الإدارة في أنجولا عظيمان، حيث تُصنف الدولة بوصفها واحدةً من أكثر الدول فساداً في العالم؛ إذ تحتل أنجولا المرتبة ١٦٣ من بين ١٦٧ دولة

(١) Paula Cristina Roque, Reform or unravel? Prospects for Angola's transition, Southern African Report 8, Institute of Security Studies, May 2017. See Also: Robyn Dixon, Angola gets new president after 38 years, but its outgoing leader and his family still cling to power, September 26,2017. Available at: http://www.latimes.com/world/africa/la-fg-angola-power-transfer-20170926-story.html Retrieved on June 3, 2018.

على مؤشر «إدراك الفساد» الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية. وعلى الرغم من هذا الثراء النفطي يعيش أكثر من ٣٦٪ من السكان على أقلّ من دولارَين في اليوم؛ وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

وفي زيمبابوي؛ تمّ استبدال موغابي، الذي أُكره على الاستقالة من قِبَل الجيش، بنائبه السابق «ايمرسون منانجاجوا»، وعلى الرغم من أنّ موغابي كان قد فصل منانجاجوا من منصبه؛ فإنّ أحداً لا يمكنه التصديق بأنّ الرجل بعيدٌ عن الدائرة الحاكمة، فقد كان قائداً ميدانيّاً في حرب التحرير التي أتت بموجابي إلى السلطة، وقد شغل منانجاجوا أيضاً مناصب: مدير المخابرات المركزية ووزير العدل والدفاع والإسكان والتمويل الريفي؛ قبل أن يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية.

وفي جنوب إفريقيا؛ خرج الرئيس جاكوب زوما من نفس الباب الذي دخل منه إلى منصب الرئاسة، حيث أيّد زوما استدعاء حزب المجلس الوطني الإفريقي الحاكم للرئيس ثابو مبيكي، وهو ما يعني إجباره على الاستقالة، وكان مبيكي قد أقال في وقتٍ سابق زوما من منصب نائب الرئيس بسبب ما نُسب إليه من تُهم بالفساد.

وطبقاً لطبيعة نظام الحكم في جنوب إفريقيا؛ يتمّ تعيين الرئيس من قِبَل الحزب الذي يتمتع بأغلبية برلمانية، لذلك عندما انتخب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، في ديسمبر ٢٠١٧م، «سيريل رامافوزا» زعيماً جديداً له، كان يتعيّن على رئيس الحزب الجديد التفاوض مع مركزَين للسلطة في البلاد، إذ بعد سلسلة من المفاوضات داخل أروقة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من جهة، وفي البرلمان من جهةٍ أخرى، اضطر زوما للاستقالة من منصبه؛ مما أفسح الطريق أمام رامافوزا لأداء اليمين الدستورية رئيساً للجمهورية.

وإذا تركنا الحالة الأنجولية جانباً؛ لوجدنا أنفسنا أمام حالة نظام يغيّر «جلده» السياسي ليصبح قادراً على مواجهة عوامل «التعرية» السياسية- إن صح التعبير-، الحزب الحاكم يتماهى مع الدولة فيصبح هو الدولة؛ من حيث تاريخه النضالي في: الإطاحة بنظام الفصل العنصري (المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، والاتحاد الوطني الإفريقي- الجبهة الوطنية في زيمبابوي)، أو الإطاحة بحكم ديكتاتوري مستبد (حالة الجبهة الديمقراطيةً الثورية الشعبية الإثيوبية).

ونجد الحزب هنا أقوى من الرئيس، وقد سبق أن أطاح الحزب بالرئيس ثابو مبيكي قبل انتهاء ولايته بوقتٍ قصير- كما بيّنا آنفاً-. وثمّة تشابهٌ كبير بين الحالتَين الزيمبابوية والجنوب إفريقية، نحن أمام رئيسٍ له تاريخٌ نضالي كبير؛ ولكن نالت من شرعيته عوامل ترتبط بالفساد أو سوء استخدام السلطة (حالة المال السياسي وعائلة غوبتا في جنوب إفريقيا، أو عصابة غريس موجابي في زيمبابوي)، وبات الرئيس وجماعته خطراً على النخبة الحزبية الحاكمة، بأفرعها النافذة في مؤسسات الدولة، ومنها الجيش والشرطة. وعليه؛ نجد أنّ تدخل الجيش في زيمبابوي لفرض إرادة الحزب على الرئيس لم يكن على شاكلة الانقلابات العسكرية المعهودة؛ لأنه أشبه بالفرع العسكري للحزب الحاكم. وثمّة بديلٌ جاهز في الحالتَين، وهو «نائب الرئيس» الذي يضمن استمرار النخبة مع تحسين صورتها.

وتطرح حالة بوتسوانا نموذجاً مغايراً بعض الشيء في سياق الجنوب الإفريقي، فقد قام الرئيس «خاما» بعد عشر سنواتٍ في السلطة بالاستقالة لصالح نائبه «موكغاليسي إريك

كيبيتسوي ماسيسي»، ويبدو أنّ ذلك الأمر تقليدٌ متّبع لدى «حزب بوتسوانا الديمقراطي» الذي يحكم البلاد منذ أكثر من خمسين عاماً، لقد شهدت بوتسوانا منذ عام ١٩٦٦م إحدى عشرة دورةً من الانتخابات العامّة التي فاز بها جميعاً الحزب الحاكم، وتطرح بوتسوانا نموذجاً مهمّاً للإدارة الرشيدة والتنمية الاقتصادية السليمة[١].

ويبدو الأمر في الحالة الإثيوبية- في ظاهره- تداولاً سلميّاً في السلطة بشكلٍ دستوري: الحزب الحاكم يجتمع وبشكلٍ ديمقراطي، ويختار أميناً عامّاً جديداً له هو الدكتور أبي أحمد.

هذا الزعيم الشاب هو ابن الدولة الإثيوبية، فهو رئيس المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو، التي تُشكّل أحد الأضلاع العِرْقية الأربعة في ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، وهو يتكلم ثلاث لغات إثيوبية، ويحمل درجة الدكتوراه في السّلم والأمن من جامعة أديس أبابا، كما أنه خدم في الجيش، وعمل الدكتور أحمد وزيراً للعلوم والتكنولوجيا في حكومة ديسالين.

ربما يكون الرجل هو الخيار الأنسب، بحكم صغر سنّه وانتماءاته العِرْقية، للتصدي لمهمّة توسيع المجال السياسي والتواصل مع المعارضة، ولكن يتعيّن عليه- حتماً- الاستجابة لبعض المطالب الشعبية، وذلك هو التحدي الكبير.

كيف نفهم ما حدث في المشهد الإثيوبي الذي لا يبتعد في حقيقة أمره عن عددٍ من الحالات الإفريقية الأخرى؟[٢]

ثمّة عوامل ثلاثة محورية تساعد على الفهم والتأويل للنظام السياسي الإثيوبي، وهي:

أولها: الحزب أقوى من الزعيم: العالمون بالشأن الإثيوبي يدركون مدى رمزية منصب رئيس الوزراء في فترة ما بعد ميليس زيناوي الذي تمتع بمسحةٍ من زعامة كارزمية طاغية، فمنصب رئيس الوزراء- كما جسّده بحقّ ديسالين- هو في الغالب مجرد واجهةٍ رمزية للجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية الحاكمة، التي تحكم من وراء ستار، فاختصاصات الدولة الحقيقية، ومركز صنع القرار، تكمن في أيدي نخبة أقلية التيغراي التي تدير المركب الأمني والعسكري في البلاد.

ويرى بعض الكتاب أنّ رئيس الوزراء ديسالين أُكره على الاستقالة نتيجة ازدياد حدّة الخلافات داخل الجبهة الحاكمة: بين جناح التيغراي الأقوى نفوذاً وشركائهم الأقلّ شأناً من الأمهرا والأورومو، ولعلّ ذلك ما يؤكده انتخاب الدكتور أبي أحمد أميناً عامّاً للحزب الحاكم بنسبة ٦٠٪ فقط من جملة الأصوات.

ثانيها: حالة الاضطراب السياسي (الحرب الهجين): إذ تشهد إثيوبيا حالةً من الاضطرابات التي تعبّر عمّا أسماه الفقه المعاصر باسم «الحرب الهجين»، الذي يجمع بين العناصر التقليدية وغير التقليدية والمواجهات النظامية وغير النظامية التي تشمل حرب المعلومات والفضاء الإلكتروني. وتمثّل الهوية القبلية والإثنية أحد أبرز الأسباب الدافعة لهذا النمط الجديد من المواجهات العنيفة في المشهد الإثيوبي، إذ يشتكي الأورومو- الذين يشكّلون حوالي ثلث السكان- ظلماً وقع عليهم، حيث

(١) Rorisang Lekalake, Botswana's democratic consolidation: What will it take? Afrobarometer Policy Paper No. 30 January 2016.

(٢) J. Abbink, Ethnicity and Conflict Generation in Ethiopia: Some Problems and Prospects of Ethno-regional Federalism. Journal of Contemporary African Studies, 24,2006: 389–413.

إنهم استُبعدوا من العملية السياسية في البلاد، وحُرموا من عوائد التنمية الاقتصادية التي تعبّر عن قصة النهوض الإثيوبي في السنوات الأخيرة.

ثالثها: الفيدرالية الزائفة: من الناحية الدستورية تُعدّ إثيوبيا دولةً فيدرالية، بيد أنّ الطريقة التي تعمل بها توحي بأنها دولةٌ مركزية يسيطر عليها الحزب الحاكم، الذي يحاكي- ولو من طرفٍ خفي- تجربة الحزب الشيوعي الصيني.

وطبقاً لمؤسسة «ستراتفور»؛ فإنه يمكن اختزال الاضطرابات في إثيوبيا إلى ثلاثة أرقام: (٣٥ و ٢٧ و ٦)، ويمثل الرقم الأول النسبة المئوية للأورومو، أما الثاني فهو نسبة الأمهرا في دولة يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٠ مليون نسمة. ومع ذلك؛ فإنّ هاتَين المجموعتَين لا يتحكمان في مقاليد الحكم، عوضاً عن ذلك نجد عِرْقية التيغراي- التي تشكّل ٦٪ من السكان- هي التي تقود أمر البلاد والعباد في دولة تشكّل القوة الضاربة في منطقة شرق إفريقيا[١].

إنّ التحدي الحقيقي الذي يواجه إثيوبيا، في ظلّ زعامة أبي أحمد، يتمثّل في حكم الـ٦٪ لأقلية التيغراي التي تُحكم قبضتها على الجيش والأصول الاقتصادية الرئيسية في البلاد، كما أنها تقود الائتلاف الحاكم المتمثل في حزب الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية.

وتحاول كلٌّ من الأورومو والأمهرا منذ سنوات إدخال إصلاحاتٍ كبيرة على بنية النظام السياسي دون جدوى، وقد استخدم نشطاء هاتَين الجماعتَين الاعتصامات، ومسيرات الاحتجاج، والحملات المحدودة على غرار حرب العصابات في مواجهة قوات الشرطة والشركات المرتبطة بالحكومة المركزية. وعوضاً عن محاولة الاستجابة واستيعاب مشاعر الغضب بين الأهالي؛ كان ردّ الحكومة قاسياً من خلال تشديد قبضتها على وسائل الإعلام الاجتماعية، وتنفيذ اعتقالاتٍ جماعية لقادة الاحتجاج الحقيقيّين أو المحتملين.

قد تُمثّل هذه الاستقالات، التي انتزعت كُرهاً بشكلٍ أو بآخر في أغلب هذه الحالات، محاولةً لتجميل صورة النخبة الحاكمة وإطالة عمرها في السلطة. وربما يكون من المفيد هنا ملاحظة أنه في نفس الوقت الذي تمّت فيه عمليات الضغط على كلٍّ من موجابي وزوما من أجل الاستقالة؛ كانت قوات الشرطة أو الجيش تداهم مقار أنصارهما والمتورطين في قضايا فساد، وفي الحالة الإثيوبية تمّ إطلاق سراح آلاف المعتقلين السياسيّين.

لا أعتقد أنّ محاولات التجمّل وتغيير «جلد» النظام السياسي؛ تكفي وحدها لمواجهة طبيعة التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات الإفريقية التي تواجه ثورةً ديموغرافية يغلب عليها طابع الشباب، وثورة التوقعات المتزايدة في عصر التكنولوجيا، وثورة المعلومات.

ثانياً: قيود الفترة الرئاسية وإشكالية دوران النخبة الحاكمة:

لقد أصبحت قضية التمديد للرؤساء الأفارقة، للاستمرار في مناصبهم بشكلٍ يتجاوز القيود الدستورية، تمثّل أحد التحديات الكبرى المتعلقة بمستقبل الديمقراطية والتطور الدستوري في إفريقيا، وعادةً ما يلجأ هؤلاء الزعماء إلى إجراء تعديلاتٍ دستورية لإزالة القيود المفروضة على فترة الرئاسة، والتي عادةً

(١) Bekalu Atnafu, Taye Ethnic federalism and conflict in Ethiopia, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), 7 Dec 2017.

ما تكون محكومةً بفترتَين على الأكثر.

وقد أضحى ذلك الاتجاه، الذي عبّر عنه البعض باسم حالة «العجز الديمقراطي» في الواقع الإفريقي المعاصر، يشكّل محور الجدل حول الولاية الثالثة third term[1]، فهذه الولاية الثالثة تعدّ انقلاباً دستورياً يمثّل حجر عثرةٍ أمام التطورات الكبرى التي شهدتها كثيرٌ من الدول الإفريقية منذ مرحلة القدوم الثاني لإفريقيا أواخر القرن المنصرم.

إنّ إعادة انتخاب الرئيس بول كاغامي لولايةٍ ثالثة مدتها سبع سنوات، في رواندا في أغسطس ٢٠١٧م، يشكّل أحد أبرز الأمثلة التي تقع في قلب هذا الجدل الدستوري، لقد منح التعديل الدستوري لعام ٢٠١٥م الرئيس كاغامي حقّ الترشح للرئاسة، على الرغم من أنه أكمل فترتَين مدة كلٍّ منهما سبع سنوات، طبقاً لدستور عام ٢٠٠٣م، ومن المعروف أنّ الرئيس كاغامي يتولى السلطة بشكلٍ فعلي منذ منتصف التسعينيات، غير أنه تولى الرئاسة رسميّاً في إطار الترتيبات الانتقالية في عام ٢٠٠٠م. وطبقاً للتعديل الدستوري؛ سوف يُسمح لكاغامي بفترة ثالثة- حتى عام ٢٠٢٤م-، بعدها يتمّ تطبيق قاعدة: فترتَين رئاسيتَين فقط؛ مدة كلٍّ منهما خمس سنوات. بيد أنّ هذا النظام الجديد لن يُطبق بأثرٍ رجعي، وهو ما يسمح للرئيس كاغامي بالبقاء في منصبه حتى عام ٢٠٣٤م.

وهناك عملياتٌ مماثلة جارية في أوغندا، فقد تمّ التخلص من القيود المفروضة على مدة الرئاسة عندما حدث الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب. ويحاول النظام الحاكم من خلال البرلمان الأوغندي إلغاء الحدّ الأقصى لسنّ المرشحين للرئاسة (٧٥ عاماً)، ولعلّ ذلك من شأنه أن يسمح للرئيس يوري موسيفيني البالغ من العمر ٧٢ عاماً- ويتولى السلطة بشكلٍ فعلي منذ عام ١٩٨٦م- بالتنافس في الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢١م.

وتطرح بوروندي مثالاً آخر في هذا السياق، لقد تمكن الرئيس «بيير نكورونزيزا» من إجراء تعديلات دستورية لتمديد فترة رئاسته من خمس إلى سبع سنوات، بيد أنّ هذا التعديل- كما هو الحال في رواندا- لا يسري بأثرٍ رجعي، مما يعني أنّ الرئيس بمقدوره أن يظلَّ في منصبه حتى عام ٢٠٣٤م.

ثمّة دولٌ أخرى، مثل توغو والغابون وأوغندا وتشاد والكاميرون وجيبوتي وجمهورية الكونغو وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ضربت جميعها بالقيود الدستورية المفروضة على مدة ولاية الرئيس عرض الحائط، لقد قاموا بذلك عن طريق (الإلغاء أو التعديل أو التجاهل)، أو ببساطة بعدم إجراء الانتخابات أصلاً.

كما أنّ هناك بلداناً أخرى، مثل إثيوبيا وغامبيا، لم تضع حدوداً زمنية محددة لولاية الرئيس.

وتجدر الاشارة إلى أنّ بعض محاولات تمديد فترة الحكم قد باءت بالفشل نتيجة الضغوط الشعبية أو رفض المؤسسة العسكرية، ومن بين تلك الأمثلة: فريديريك شيلوبا في زامبيا في عام ٢٠٠١م، وإدغار لونجو في زامبيا، وأولوسيجون أوبيسانجو من نيجيريا (٢٠٠٥)، وماماردو تاندجا في النيجر (٢٠٠٩-٢٠١٠م)، وبليز كومباوري في بوركينا فاسو (٢٠١٤م).

(١) AdrIENNE LEBAS,Term Limits and Beyond: Africa's Democratic Hurdles, Current History, May 206, 169- 174.

جدول: رقم (١)
أطول الزعماء الأفارقة بقاءً في السلطة
(٢٠١٨م)

الرئيس	الدولة	سنوات بقائه في السلطة
تيودورو اوبيانج نجوما	غينيا الاستوائية	٣٩
بول بيا	الكاميرون	٣٦
دنيس ساسو نجيسو	الكونغو	٣٤
يوري موسيفيني	أوغندة	٣١
سواتيني الثالث	إيسواتيني	٣١
إدريس ديبي	تشاد	٢٨
أسياسي أفورقي	إريتريا	٢٥
إسماعيل عمر غيله	جيبوتي	١٨

شكل:

المصدر: من إعداد الباحث.

وتُفصح الخبرة المعاصرة في إفريقيا عن استخدام عدة وسائل لتغيير قيود المدة الرئاسية، ومن ذلك: الاستفتاءات الوطنية، والتعديلات الدستورية من قِبَل الهيئات التشريعية، والتفسيرات القضائية.

صنف بعض الكتاب هذه الوسائل إلى نوعَين:

أولهما: الوسائل «الناعمة»: وهي تتضمن محاولة الاستفادة من نقاط الغموض في القانون من أجل الحصول على مزيدٍ من الوقت في المنصب، ومن الأمثلة على ذلك: عبد الله واد في السنغال وبليز كومباوري في بوركينا فاسو؛

لا أعتقد أنّ محاولات التجمّل وتغيير «جلد» النظام السياسي تكفي وحدها لمواجهة طبيعة التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات الإفريقية

اللذين جادلا بأنّ القيود الزمنية لا تنطبق بأثرٍ رجعي على فترة ولايتهما الأولى في المنصب. وبالمثل: جادل «بيير نكورونزيزا» في بوروندي بأنّ التقييد لا ينطبق عليه؛ لأنه تمّ انتخابه بصورةٍ غير مباشرة قبل أن يخدم فترة ولايته الأولى.

أما النوع الثاني: فيشمل الوسائل «الصعبة» الخاصّة بإلغاء القيود الزمنية: ومن الأمثلة على ذلك إدريس دبي في تشاد الذي أجرى استفتاءً، في عام ٢٠٠٥م، للتخلص من نصّ المادة المتعلقة بقيود الفترة الرئاسة من الدستور.

بينما لجأ قادةٌ آخرون إلى إجراء تعديلات على النصوص الدستورية المتعلقة بفترة الرئاسة من خلال المؤسسة التشريعية، ومن الأمثلة على ذلك: أياديما في توغو (٢٠٠٢م)، وعمر بونغو في الغابون (٢٠٠٣م)، ويوري موسيفيني في أوغندا (٢٠٠٥م)، وبول بيا في الكاميرون (٢٠٠٨م)، وعمر غيله في جيبوتي (٢٠١٠م).

يجادل البعض بأنّ السماح للرؤساء الأفارقة بالاستمرار في المنصب هو في الحقيقة يعبّر عن اختيارٍ شعبي، ولا يتعارض مع المبادئ الديمقراطية، فقد يفضل الناخبون أنفسهم إعادة انتخاب القادة الأكفاء، الذين سيظلون على أية حالٍ في مناصبهم طبقاً لنتائج صناديق

الاقتـــراع، وقد أعرب كلٌّ مـــن الرئيس كاغامي وموسيفيني عن قناعتهما بهذه الحجة البالغة.

وعليه؛ فإنّ منع أي شـــخص من الترشح قد يقيّد بشـــكلٍ واضح من الخيارات الديمقراطية، ويقوّض إمكانات البلـــدان الإفريقية في تحقيق الرخاء والاستقرار.

وعلـــى أي حال؛ لا يوجد مبـــدأٌ ديمقراطي مقبولٌ عالميّاً ينصّ علـــى مدة بقاء الحاكم في المنصب، إذ تفتقر العديـــد من الديمقراطيات الرائدة إلى نصّ القيد الزمني على ولاية شاغلي أعلى المناصب السياســـية، وعلى سبيل المثال: قادت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حزبها إلى سدّة الحكم في أربعة انتخابات متتالية.

ويرى بعض الدارسين أنه في حالة رواندا- على الأقل- فإنّ متطلبات الاســـتقرار والتنمية تتجاوز المخاوف بشأن مســـائل إجرائية، مثل تقييد فترة الرئاسة[1].

لقد استطاعت حكومة كاغامي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بحوالي ٧٪ سنويّاً، وبذلت جهوداً ناجحةً في القضاء على الفســـاد، ورفع مســـتويات المعيشـــة. لقد تبنّى مؤيدو كاغامي فترة ولايتـــه الثالثة لضمان قدرتـــه على إتمام بعض المشـــاريع المهمّة، مع الاعتراف بأنّ هذا القائـــد القدير هو فرصـــةٌ لا تتكرر في العمر، إنهم يرون رواندا بصورة «ســـنغافورة إفريقيا»، حيث تحقق تقدّماً اجتماعيّـــاً واقتصاديّاً كبيراً أشـــبه بما حققه «لـــي كوان يو» علـــى المدى الطويـــل، وعليه؛ لا ينبغي حرمان المواطنين من حقّهم في اختيار قادتهم، خصوصاً عندما يكون هؤلاء القادة أكثر شعبيةً ونجاحاً.

بيد أنّ هناك في المقابل مَن يرى بأنّ دوران القيادة وتغيّرها له تأثيـــرٌ إيجابي في حدّ ذاته على تطـــور الديمقراطيات الوليدة في إفريقيا، ومن المحتمل أن يؤدي إلـــى إدخال إصلاحاتٍ جديـــدة واســـتراتيجياتٍ جديـــدة، بعضها قد يُثير آمالاً جديدة لـــدى المواطنين، ففي الدول المنقســـمة عِرقيّاً، مثل نيجيريا، تُسهم القيود الزمنية على مدة ولاية الرئيس في تدوير منصب الرئيس بين الأقاليم المختلفة، وتُشـــجّع التوزيع المتوازن للموارد وللسلطة السياسية.

وطبقاً لتحليلٍ أجراه مركز إفريقيا للدراسات الاســـتراتيجية (ACSS) في العام الحالي؛ فإنّ أقلّ مـــن ٤٠٪ فقط من البلـــدان الإفريقية قد فرضت حدوداً زمنية في الدســـتور على الولاية الرئاسية، كما تنحى الرؤساء في ١٥ بلداً فقط بعد استكمالهم فترة الولايتَين.

ولا شـــك فـــي أنّ عدم وجود قيـــود زمنية قد يفضي إلى حالةٍ من الانســـداد السياســـي، حيث لا يســـتطيع السّـــكان تغييـــر قادتهم من خلال الوسائل الدســـتورية والسياسية الثابتة، ولعل ذلك قد يؤدي إلـــى تبرير اتخاذ إجراءاتٍ بديلة عنيفة لإحداث التغيير المنشـــود، وعليه توجـــد علاقة ارتباطية بيـــن تقييد مدة الولاية الرئاســـية والصراعات التي يشهدها المجتمع، ولا أدلّ علـــى ذلك من أنّ معظم الصراعات في إفريقيا هي نتيجةٌ للأزمات السياســـية، وتشمل تلك الصراعات: الأزمة المستعرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث رفض الرئيس كابيلا تنظيم انتخابات جديدة، وتطرح جنوب السودان مثـــالاً آخر، حيث يتشـــبث الرئيس ســـلفاكير بالسلطة في مواجهة حربٍ أهلية عنيفة.

ومـــع ذلك؛ فـــإنّ الســـياق الإفريقي يطرح مســـارات مختلفة لدوران النخبة الحاكمة؛ حتى

(١) Catherine S. Namakula, (PDF) The efficacy of presidential term limits in Africa. Available from: https://www.researchgate.net/publication/312880882_The_efficacy_of_presidential_term_limits_in_Africa [accessed Jun 03 2018].

في ظلّ وجود قيودٍ زمنية على مدة الولاية الرئاسية، **فثمّة ثلاثُ حالاتٍ تثير تساؤلات حول جدوى تغيير القيادة السياسية الناجم عن قيود الفترة الرئاسية في إفريقيا:**

(١) حالة وجود حزب حاكم لا يتغير عند تغيير القيادة السياسية: مثال ذلك: حالات تنزانيا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا.

(٢) حالة تشكيل أحزاب سياسية جديدة من قِبَل الرئيس الحالي قبل إجراء الانتخابات: وعلى سبيل المثال: فإنّ تشكيل حزب اليوبيل الكيني (JP) في عام ٢٠١٦م، بعد عام واحد فقط من تأسيس حزب تحالف اليوبيل (JAP) في عام ٢٠١٥م، مثّل خطوةً لدفع إعادة انتخاب أوهورو كينياتا في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٧م. ومن المعروف أنّ أوهورو كينياتا قد خرج من حزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا (KANU) في أبريل ٢٠١٢م؛ ليؤسس حزب التحالف الوطني (TNA) الذي دفع به لمنصب الرئاسة في عام ٢٠١٣م، ولا شك في أنّ هذا الاتجاه يلفت الانتباه إلى أساسيات التغيير في الحزب الحاكم.

(٣) حالة الدفع بأشخاص معينين إلى قمّة السلطة: يأتي ذلك غالباً نتيجة ممارساتٍ غير ديمقراطية داخل هياكل الأحزاب السياسية، ولا يخفى أنّ ازدواجية قيادة الحزب الحاكم وقيادة الدولة تفسد من احتمالات المساءلة السياسية لقمّة الهرم السياسي.

ثالثاً: الانتخابات والانتقال الديمقراطي:

شهدت إفريقيا بعض التحولات السياسية منذ عام ٢٠١٧م، استندت على إجراء الانتخابات الروتينية، وفي بعض الحالات؛ استخدمت الأحزاب السياسية الحاكمة هذه الانتخابات لتوطيد قبضتها على السلطة السياسية، لكنها أفضت إلى تغييراتٍ بارزة في الحرس القديم، كما جسّدته التجربة الليبيرية عندما فاز الحزب المعارض بزعامة لاعب كرة القدم السابق (جورج ويا) في الانتخابات الرئاسية.

ومن المتعارف عليه في أدبيات التحوّل الديمقراطي أنّ الانتخابات توفر فرصاً حقيقية للتغيير، على أنّ الخبرة الإفريقية منذ تسعينيات القرن الماضي تقدّم صورةً مختلطة إلى حدٍّ ما بشأن تأثير المنافسة الانتخابية (والسياسات المتعددة الأحزاب على نطاقٍ أوسع) على إصلاح السياسات العامّة.

هناك بالتأكيد أمثلةٌ على أنّ الاتجاه العام- من حالة التنافسية تلك- قد دفع بالوعود الانتخابية لتوسيع نطاق وحجم المساعدات الاجتماعية، ففي بوتسوانا؛ أظهرت الأبحاث أنّ حزب بوتسوانا الديمقراطي الحاكم يعتاد تقديم نفسه بوصفه حزب الإغاثة من أضرار الجفاف، وفي مواجهة التحديات القوية من قِبَل أحزاب المعارضة التي تستند إلى قواعد حضرية؛ تحرك الحزب الحاكم في بوتسوانا من أجل تطبيق نظام معاشات الشيخوخة، وتوسيع نطاق برامج التغذية والعمل[١].

وتطرح الانتخابات العامّة الكينية، التي أُجريت في الفترة من أغسطس إلى أكتوبر ٢٠١٧م، بعض الدروس عن كيفية تعميق الحكم الديمقراطي، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، من خلال الانتخابات التعددية، تعدّ كينيا دولةً ديمقراطية مستقرة وناضجة نسبيّاً في السياق

(١) Hickey, Sam, Tom Lavers, Miguel Niño-Zarazúa, and Jeremy Seekings. The Negotiated Politics Of Social Protection In Sub-Saharan Africa, WIDER Working Paper 2018/34. Helsinki: UNU-WIDER, 2018.

العـــام الإفريقـــي، وعلى الرغم مـــن كونها قوةً اقتصادية ناهضة فإنها محاطة بمنطقة تعصف بها نزاعـــاتٌ طائفية معقدة، وأزماتٌ إنســـانية طاحنة. بعد الانتخابات العامّة في ٨ أغســـطس ٢٠١٧م؛ أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات فوز الرئيس الحالي «أوهورو كينياتا» بنسبة ٥٤,١٧٪ من الأصوات، على أنّ زعيم المعارضة المخضرم «رايـــلا أودينغا» أعلن أنّ الانتخابات الرئاســـية شـــابتها مخالفات، وأنّ النتائج «تمّ الاســـتيلاء عليهـــا والتلاعب بها لصالـــح الرئيس كينياتا»، وفي الأول من ســـبتمبر ٢٠١٧م؛ ألغت المحكمة العليا الكينية نتائج الانتخابات الرئاسية، وأمرت بإعـــادة تنظيمها في غضـــون ٦٠ يوماً، غير أنّ الاســـتعدادات لإجراء انتخابات الإعادة شابها الجدل، حيث رفض تحالـــف المعارضة بقيادة أودينغا الموعد الجديد، وأعلن انســـحابه منها، وعندما أُعلنت النتائج النهائية لجولة الإعادة في ٣٠ أكتوبـــر ٢٠١٧م حصل كينياتا على ٩٨٪ من الأصوات، وعلى الرغم من محاولات المعارضة النيل من مصداقية الانتخابـــات فإنّ المحكمة الدستورية العليا أقرّت بصحتها.

ومع ذلك؛ نرى أنّ المصالحة التاريخية بين فرقاء الانتخابات الكينية في مايو ٢٠١٨م تُعطي درســـاً له مغزاه في كيفية مواجهة تداعيات ما بعـــد الانتخابات العامّة في إفريقيا، فقد اعتذر الرئيـــس كينياتا لزعيم المعارضة رايلا أودينجا لملاحظاته الزائفة التي تمّ الإدلاء بها في أثناء الحملة الانتخابية عام ٢٠١٧م، وفي المقابل وعد أودينجا بالعمل مع الحكومة لمحاربة الفساد.

ومن جهـــة أخرى؛ فقد حقّقت ســـيراليون انتقالها الديمقراطي الثالث من خلال التنافس بيـــن أكبر حزبَين فـــي البلاد بعد نحو عشـــر ســـنوات من الحروب الأهلية، وهـــي تُعدّ مثالاً ناجحاً للتكيف مع وإدارة مرحلة ما بعد الصراع، إنّ انتخاب «جوليوس مادا بيو» رئيساً للبلاد هو بحدّ ذاته تحوّلٌ ملاحظٌ في المشهد السياسي، لقد كانت هنـــاك حاجةٌ لإثبـــات وجود فرصة أخرى للفوز بمنصب الرئاســـة في إفريقيا، فقد فاز زعيم حزب الشعب السيراليوني المعارض في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاســـية في ٣١ مارس ٢٠١٨م.

وعلى أية حال؛ فقد شـــهدت إفريقيا عدداً من التحولات القيادية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٦م، فقد تضاعف عدد الانتخابات خـــلال هذه الفترة الزمنية ليصـــل إلى (١٠٩)، كما ترتب عليها حدوث ٤٤ تغييراً في الســـلطة. وتظهر بيانات مؤشـــر «محمـــد إبراهيم» لعام ٢٠١٧م (الخـــاصّ بالحوكمة الإفريقية): أنه يتمّ إجراء المزيد من الانتخابات الحرة والنزيهة في القارة الإفريقية. في المتوســـط؛ تحسّن مؤشر الانتخابـــات الحرة والنزيهة منـــذ عام ٢٠٠٦م، الذي يقيس مدى نجاح الانتخابات التشـــريعية والتنفيذية بوصفها حـــرة ونزيهة، بما في ذلك حياد القوانين والأطر الانتخابية[١].

خاتمة:

يتعيّن علينا من أجل فَهْم التحولات السابقة والمســـارات المتناقضـــة، التي تطـــرح قضية الاســـتعصاء الديمقراطي، العودة إلى الســـياق التاريخـــي الذي يصوغ ويشـــكّل مجمل الوضع الحالي لإفريقيا.

لقـــد تميّز تاريـــخ إفريقيا فـــي مرحلة ما بعد الاســـتعمار بهيمنة المقولات والســـرديات

(١) Zainab Umar ,Does a change in leadership result in improved governance?, 15 February, 2018. Available at: http://mo.ibrahim.foundation/news/2018/change-leadership-result-improved-governance Retrieved on June 3, 2018.

الكبرى، مثـل: تصفية الاسـتعمار، والتخلّص من العنصرية، وإضفـاء الطابع الإفريقي. لكن قضيـة الديمقراطية ظلّت غائبـة، فقد تركز النقـاش- وقت الاسـتقلال- علـى التنموية مقابل الديمقراطية، ولم يبـرز مفهوم «التطور الديمقراطي» ويحتل مكانته في سـلّم أولويات السياسـة الإفريقية، وهذه هي القضية التي لا تزال معظم البلدان الإفريقية تتعامل معها حتى اليوم.

إنّ نشـوة التحوّل إلـى الديمقراطية، التي شـكّلت القدوم الثاني لإفريقيـا، تميّزت بتبنّي صيغ نُظـم التعددية الحزبيـة، ومؤتمرات بناء التوافق الوطنـي، والتحولات الديمقراطية التي تتمّ تحت إشراف المؤسسة العسكرية.

ومع ذلك- في معظـم الحالات- اختطفت عمليـات التحوّل الديمقراطـي، مع وجود قوى شـعبية ومجموعـات نضال وطنيـة من أجل الديمقراطية تسير في ركب أجندات الدولة.

وبعبارة أخرى: كان الشـاغل الرئيسـي هو التركيز على آليات التحـوّل الديمقراطي (مثل الدساتير) على حسـاب المواطنين، وفي كثيرٍ مـن الحـالات؛ أدى هذا الانشـغال إلى وجود نصوصٍ عملت على تقويض تلك المبادئ والقيم الديمقراطية والدستورية.

في هذا السياق نستطيع أن نوجز الاستجابات السياسـية في إفريقيا للحكم الدسـتوري وتقييد فترة السلطة إلى ثلاثة فئات رئيسية، هي:

(١) الاسـتثنائية الإفريقيـة: التـي تعني اختلاف الواقع الإفريقي، واسـتعصاء الأفارقة على الانقياد والنظام.

(٢) سياسـة الأوتقراطية الجديدة: التي تمّ إضفاء الشـرعية عليها من خلال تراث حروب التحرر الوطنية، حيث يسـتخدم القادة وسائل غير دسـتورية وقسـرية للإبقاء على السلطة.

إنّ السياق الإفريقي يطرح مسارات مختلفة لدوران النخبة الحاكمة؛ حتى في ظلّ وجود قيود زمنية على مدة الولاية الرئاسية

وعلى الرغم من أنّ موجـة الدمقرطة في فترة مـا بعد الحـرب الباردة قد خففـت من غلواء حالات «الحكم الشـخصي»؛ فـإنّ هذه العملية لـم يتمّ تعزيزهـا بعـد، إذ إنّ ضعف الأحزاب المعارضة، والتركيز على الولاء الشخصي بدلاً من القضايا الوطنيـة، والقيود المفروضة على المجتمع المدني والإعلام، والجيوش المسيّسة والصراعـات العنيفة، لا تزال كلها قضايا مثيرةً للقلق.

(٣) سياسة التغيير من داخل النظام الحاكم.

ولا شـك في أنّ تنوع التضاريس السياسية لإفريقيـا يقتضي منّا مزيداً من البحث والتأمل لفهم مسارات التحوّل المتناقضة ■